المجال، واكتفائه، بدلاً من ذلك وبصفته وزيراً للدفاع، بتنفيذ سياسة الليكود القمعية الشرسة تجاه المناطق المحتلة وانتفاضة شعبها الفلسطيني. ويبدو ان رابين، بموقفه هذا، كان يريد الانتقام من بيرس الذي انتزع منه زعامة حزب العمل في العام ١٩٧٧.

امّا سكرتير عام حزب العمل المستقيل، عوزي برعام، فقد انصبّ عليه الجانب الاكبر من الاتهامات، باعتباره المسؤول المباشر عن العملية التنظيمية للانتخابات. وكان برعام تقدم بطلب الاستقالة من منصبه خلال الحملة الدعائية التي سبقت الانتخابات، احتجاجاً على مشاركة العمل في حكومة وحدة وطنية مع الليكود، الامر الذي ساهم - حسب رأي الغالبية من المراقبين - في تخبّط الحزب، وارتباكه، تنظيمياً واعلامياً. وقد اعترف برعام بجانب من المسؤولية التنظيمية عمّا حدث، ولكنه ألقى اللوم الاساسي على قرار المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية، الامر الذي أعطى شرعية لليكود، وفهمته جماهير حزب العمل وناخبوه على انه اقرار بعدم القدرة على لعب دور البديل لليمين المتطرّف (**دافار**، ٢/٣/١٩٨٩).

ويبدو ان عملية البحث عن رموز لتحمّل عبء هذا الفشل طاولت حتى الاموات، حين أشار بعض المراقبين الى مسؤولية سياسة دافيد بن - غوريون، في الخمسينات، عمّا حدث لحزب العمل في الثمانينات. ومن المعروف ان بن - غوريون فرض تحريماً على اشراك حيروت والحزب الشيوعي الاسرائيلي (ماكي) في أي ائتلاف حكومي، الامر الذي دفع زعيم حيروت آنذاك، مناحيم بيغن، الى السعي الحثيث لايجاد حلول تخرج حيروت من عزلته. وبدلاً من استيعابه ضمن المؤسسة الحاكمة، تحوّل حيروت الى رأس حربة قادت الانقلاب السياسي ضد هذه المؤسسة، العام ١٩٧٧ (شلومو نكديمون، **يديعوت احرونوت**، ٥/٣/١٩٨٩).

في المقابل، قدّم الليكود طاقماً قيادياً منسجماً تماماً في اثناء المعركة الانتخابية، قوامه رئيس الحكومة زعيم الليكود، شامير، بتصلبه التقليدي ومواقفه اليمينية المتطرفة التي لاقت تجاوباً كبيراً من جانب قطاعات واسعة داخل اسرائيل تعيش قلقاً عميقاً تجاه الوضع الاقتصادي المتأزم والانتفاضة الشعبية الفلسطينية في المناطق المحتلة، ثم وزير الخارجية رئيس سكرتارية الليكود، ارنس، الذي اعتبر «مهندس» الانجاز الانتخابي الحاسم للكنيست وللسلطات المحلية، الامر الذي يعتبر ذخيرة بالغة الاهمية لصالحه في المعركة المرتقبة داخل الليكود على وراثة رئاسة الحكومة والحزب، بعد شامير. امّا العنصر الثالث، في هذا الطاقم، فهو عضو الكنيست، دافيد ماغين، الذي تولّى رئاسة طاقم الليكود الانتخابي، والذي بات يتطلع الى منصب وزاري هام في حكومة شامير بعد الحملة الانتخابية الناجحة التي قادها وأشرف على تنفيذها.

وعلى الصعيد الحزبي، واصل الليكود تمدده على الخارطة السياسية في اسرائيل، محلياً ومركزياً، وبات، في نظر معظم المراقبين، حزب السلطة الاساس. ولم يعد نفوذ الليكود وتغلغله الحزبي مقتصرين على مناطق معيّنة، مثل مدن الاعمار (فاز الليكود في ٢١ مدينة اعمار مقابل فوز العمل في عشرة منها فقط) (**يديعوت احرونوت**، ١٦/٣/١٩٨٩)، أو فئات عرقية معيّنة، مثل اليهود الشرقيين، أو شرائح اجتماعية معيّنة، مثل ذوي الدخل المحدود وصغار التجار، بل أخذت اساليبه الحزبية وايديولوجيته المتشددة تستهوي شرائح واسعة من الطبقة المتوسطة والميسورة، خاصة داخل المدن الكبيرة. ويبدو ان للسلطة الحاكمة جاذبية مميّزة وقدرة على التأثير في الجمهور، بحيث ان النجاح في ميدان ما يجرّ وراءه، بسهولة، نجاحات اخرى متلاحقة (شيفاح فايس، **دافار**، ١٢/٣/١٩٨٩).

امّا حزب العمل، فما زال يسجّل اخفاقات انتخابية متتالية منذ العام ١٩٧٧. ولم تساهم مشاركته الليكود في حكومة ائتلاف وطني في عودته، مجدداً، الى قيادة دفّة الحكم في اسرائيل. بل ان ما حصل كان العكس تماماً؛ اذ فقد حزب العمل نسبة كبيرة من ثقة ناخبيه، وانعكس ذلك على معدّلات الاقتراع المتدنّية في مراكز المعراخ، وبهتت، تماماً، الفوارق السياسية بين الحزبين اللدودين، بحيث بات من الممكن التحدث عن قيام تشكيل مركز وسط جديد في اسرائيل، عماده الليكود والعمل معاً، مع غلبة الطابع الليكودي اليميني عليه (**دافار**، ١٠/٣/١٩٨٩).

من جهة أخرى، لا بد من تسجيل النشاط المتزايد والنجاح الذي أحرزته احزاب اليسار